أكد عقب اجتماع مع الكتل النيابية مشروعية مطالب المتظاهرين وطالب بمحاسبة من يقمعهم.. والاحتجاجات تتواصل في بغداد والمحافظات

الرئيس العراقي: انتخابات مبكرة وعبدالمهدي سيستقيل شرط البديل

آلاف المحتجين يلوحون بالعلم العراقي خلال تظاهرة مناهضة للحكومة في كربلاء أمس (ا.ف.پ)

لمشاهدة الفيديو

بغداد ـ وكالات: تعهد الرئيس العراقي برهم صالح بإجراء انتخابات مبكرة بعد سن تشريع قانون انتخابي جديد مقنع للشعب واستبدال مفوضية الانتخابات بأخرى مستقلة.

وأعلن صالح في كلمة متلفزة بعد لقاء مع رؤساء عدة كتل برلمانية أمس أن «رئيس الوزراء عادل عبد المهدي أبدى موافقته على تقديم استقالته طالبا من الكتل السياسية التفاهم على بديل مقبول، وذلك في ظل الالتزام بالسياقات الدستورية والقانونية وبما يمنع حدوث فراغ دستوري».

وأضاف: «نعمل في الرئاسة على قانون انتخاب جديد أكثر عدالة وشمولية.. الأسبوع المقبل سنقدم مسودة مشروع القانون».

وعن الاحتجاجات المتواصلة في البلاد، قال صالح: «أقف مع المتظاهرين ومطالبهم الشرعية»، مشددا على ضرورة أن توقف القوات الأمنية «المندسين الذي يخرجون التظاهرات عن سلميتها».

واعتبر ان «القمع مرفوض للتظاهرات التي تجري في العراق.. قمع التظاهرات مرفوض والخيار الأمني لن يكون حلا»، مشيرا إلى ان «المطلوب هو محاسبة المتورطين في قمع المتظاهرين».

وأكد الرئيس العراقي أن «ما حدث خلال الاحتجاجات يؤكد على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة»، مشددا على أن «دعم القوات الأمنية مسؤوليتنا جميعا».

وأشار الى أنه تمت إحالة ملفات فساد للقضاء للبت فيها، مضيفا: «أنا معكم لمكافحة الفساد وضد أي قمع واعتداء»، معتبرا أن «الوضع القائم غير قابل للاستمرار ونحن بحاجة لإصلاحات عاجلة».

ولفت الى أن «الحكومة مطالبة ان تكون حكومة الشعب، كما أشار إلى ذلك الدستور ورسخته تضحيات العراقيين، والمطلوب إجراءات سريعة تقتضيها المسؤولية القانونية لمحاسبة المجرمين والمقصرين في استخدام العنف المفرط أثناء الاحتجاجات الأخيرة وتقديمهم للعدالة، والعمل بحرص شديد ودقيق لمنع أي محاولة للانفلات الأمني»، لافتا الى أن «في هذه الظروف تتأكد مرة أخرى أهمية أن يكون السلاح بأيدي الدولة».

وتوقع «عملا مضاعفا من الحكومة ومؤسساتها للشروع بتنفيذ فعلي لمبدأ حصر السلاح بيد الدولة، الدولة وحدها، وليس بأيدي جهات منفلتة وخارجة عن القانون، كما لا أمن ولا اطمئنان من دون احتكار الدولة وحدها للسلاح، وهذا يساعدنا في ضبط الأمن وفي تفادي معارك واقتتال ما بين جماعات مسلحة كلما تنافرت هذه الجماعات واختلفت».

وتابع: «في هذا الظرف لا بد من عمل استثنائي للبرلمان فهو صوت الشعب وقاعدته التمثيلية الوطنية، فينبغي أن يكون البرلمان أول من يتصدى لمطالب المتظاهرين ويعمل على تنفيذها تشريعيا ورقابيا كما يعمل على محاسبة المقصرين والفاسدين»، مؤكدا على «التعامل مع قضايا الفساد الكبرى بمنتهى الشفافية والإخلاص للقانون والحقوق العامة، ونأمل عملا مشتركا ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يتجاوز الأطر الروتينية ويساعد على إعادة تجسير العلاقة ما بين السلطات والشعب».

وكان صالح قد اجتمع مع رؤساء الكتل السياسية لمناقشة آخر التطورات الخاصة بالاحتجاجات التي تواصلت امس.

وحضر الاجتماع 10 شخصيات من بينهم: رئيس تحالف «فتح» هادي العامري، ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي ورئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

من جهته، أعلن رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي رفع جلسة البرلمان لعدم حضور رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي.

وقال الحلبوسي: «أرسلنا كتابا رسميا إلى مكتب رئيس الوزراء بشأن طلب الاستضافة وتم رفع الجلسة لعدم حضوره».

وكانت جلسة البرلمان مقررة لمناقشة عدد من مشاريع القوانين ذات الصلة بمطالب المتظاهرين.

جاء ذلك فيما قتل متظاهر واحد على الأقل وأصيب أكثر من 50 آخرين مع استئناف عشرات الآلاف الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

ولقي المتظاهر حتفه في بغداد عندما أطلقت قوات الأمن عبوة غاز مسيل للدموع على صدره.

وفي سياق متصل، خرجت تظاهرات هي الأكبر منذ بداية الاحتجاجات في الديوانية، بينما أعلن الطلاب والمعلمون والموظفون في المدينة الإضراب العام.

واحتشد المتظاهرون في الساحات مجددا، في كل من: الناصرية والسماوة والعمارة.

«النواب» يطلق رسمياً إجراءات مساءلة ترامب تمهيداً لعزله والرئيس يعتبرها «أكبر حملة مطاردة سياسية» في التاريخ

رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي خلال جلسة التصويت على علنية إجراءات مساءلة ترامب أمس (أ.ف.پ)

واشنطن ـ وكالات: أطلق مجلس النواب الأميركي مرحلة جديدة ومعلنة للتحقيق في اتهامات بحق الرئيس دونالد ترامب، حيث صوت لأول مرة على المضي في إجراءات مساءلته برلمانيا في خطوة تستهدف عزله، فيما ندد الرئيس بالخطوة التي وصفها بـ«أكبر حملة مطاردة سياسية» في تاريخ الولايات المتحدة. وصوت المجلس أمس بأغلبية مطلقة بلغت 232 صوتا مقابل 196 لإطلاق العملية رسميا.

وقالت رئيسة مجلس النواب الديموقراطية نانسي بيلوسي قبل التصويت: «يأخذ مجلس النواب الخطوة التالية في إجراءاتنا لعقد جلسات استماع مفتوحة أمام لجنة الاستخبارات في المجلس حتى يرى عامة الناس الحقائق بأنفسهم».

وإلى جانب تنظيم جلسات استماع علنية، ينص القرار على السماح للجمهوريين باستدعاء شهودهم في مرحلة التحقيق التي تشرف عليها لجنة الاستخبارات.

ويقضي النص أيضا بنقل الأدلة الى لجنة قضائية تكلف صياغة مواد محضر اتهام الرئيس، وتفيد نسخة من نص القرار بأنه في هذه المرحلة «سيسمح بمشاركة الرئيس ترامب ومحاميه».

ويمكن لهيئة الدفاع عن ترامب عندئذ طلب شهادات جديدة أو وثائق، وعقد جلسات استجواب مضادة وتقديم اعتراضات. لكن اذا رفض الرئيس التعاون مع ما يطلبه الكونغرس، فيمكن أن ترفض طلباته، لذلك يتحدث البيت الأبيض عن «احتيال».

وخلال مناقشات في إطار اللجان النيابية، دان برلمانيون جمهوريون اول من امس الإجراءات معتبرين أنها «ظالمة» وأنها «ليست مفتوحة ولا شفافة». ولا ينص الدستور الأميركي سوى على خطوط عريضة في بنود إقالة الرئيس تتلخص في منح مجلس النواب حق اتهام الرئيس ومنح مجلس الشيوخ صلاحية محاكمته. ونظرا لسيطرة الأغلبية الجمهورية على مجلس الشيوخ، تبدو إقالة الرئيس غير مرجحة في المرحلة الحالية.

جاء ذلك بعد خمسة أسابيع من جلسات الاستجواب المغلقة. ولتحديد ما اذا كان ترامب استخدم وسائل الدولة للضغط على كييف، استمع الديموقراطيون إلى حوالي 12 ديبلوماسيا ومستشارا للبيت الأبيض في جلسات مغلقة.

وتفيد المعلومات التي تم تسريبها بأن سفراء ومسؤولين كبارا أدلوا بإفادات مقلقة للبيت الأبيض خلال هذه الجلسات الطويلة.

وقد كشف هؤلاء الشهود الجهود التي بذلها لأشهر مقربين من الرئيس بمن فيهم محاميه الشخصي رودي جولياني، على هامش القنوات الديبلوماسية الرسمية، لإقناع كييف بتقديم معلومات مربكة بشأن بايدن.

من جهة اخرى، استدعت اللجان النيابية في مجلس النواب الأميركي التي تتولى التحقيق الرامي لعزل الرئيس دونالد ترامب مستشاره السابق للأمن القومي جون بولتون للإدلاء بإفادته حول استغلال محتمل للسلطة من قبل الرئيس في إطار القضية التي باتت تعرف اعلاميا بـ «اوكرانيا ـ جيت». ودعي بولتون الذي أقيل في سبتمبر الماضي للإدلاء بإفادته في جلسة مغلقة في 7 الجاري، بحسبما أفادت صحيفتا «واشنطن بوست» و«ذا هيل»، وذلك في وقت يسعى البيت الأبيض إلى الحد من تعاون مسؤولين حاليين وسابقين مع التحقيق. وتعد شهادة بولتون مهمة في هذا التحقيق لأن مستشار الامن القومي السابق كان مطلعا على تعاملات الرئيس الأميركي مع أوكرانيا بحكم منصبه.

في السياق ذاته، قالت شبكة «سي.بي.اس» الأميركية نقلا عن مصدر مطلع على التحقيق ان الديموقراطيين في مجلس النواب استدعوا اثنين من محامي البيت الأبيض مرتبطين بالتحقيق في قضية أوكرانيا.

كوريا الشمالية تطلق قذيفتين جديدتين وسط تعثر المفاوضات النووية مع أميركا

عواصم ـ وكالات: أطلقت كوريا الشمالية الأخيرة، لكنه الأول منذ 2 أكتوبر الفائت قذيفتين جديدتين لم تحدد طبيعتهما، فيما وصلت المحادثات بين بيونغ يانغ وواشنطن حول الملف النووي الى طريق مسدود.

وأطلقت القذيفتان في اتجاه الشرق فوق البحر، كما أعلنت هيئة أركان الجيش الكوري الجنوبي في بيان امس.

وأضاف البيان «نحن نحافظ على الجاهزية ونراقب الوضع في حال جرت عمليات إطلاق إضافية».

وإطلاق القذيفتين هو الأحدث في سلسلة تحركات قامت بها كوريا الشمالية في الآونة

جونسون: التصويت لـ «المحافظين» ضمان لتنفيذ أفضل للاتفاق

«العمال»: سنجعل «بريكست» بيد الشعب لا السياسيين إذا فزنا بالانتخابات

لندن ـ وكالات: تعهد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بالعمل على تنفيذ اتفاق خروج لندن من الاتحاد الأوروبي، معتبرا ان السبيل الوحيد لبريكست كبير هو التصويت لحزب المحافظين والحكومة التي يترأسها في الانتخابات المبكرة المقررة في 12 ديسمبر المقبل.

وخلال جلسة مجلس العموم امس الاول، دافع جونسون بشدة عن برنامجه بمواجهة هجمات المعارضة العمالية.

ووعد جونسون بـ «الاستثمار الواسع» في قطاع الصحة العامة، وأيضا في التعليم والبنى التحتية للشرطة، متوقعا «مستقبلا زاهرا» للملكة المتحدة، وذلك خلال جلسة خصصت لطرح أسئلة على رئيس الحكومة قبل حل مجلس العموم استعدادا للانتخابات المبكرة.

من جهته، هاجم زعيم حزب العمال جيريمي كوربين بشدة جونسون منتقدا العراقيل التي تواجه قطاع الصحة العامة، كما ندد بما اعتبره تردد رئيس الوزراء بشأن «بريكست».

ويأمل جونسون الحصول على غالبية مطلقة خلال هذه الانتخابات طارحا نفسه على أنه بطل بريكست. وفي حال حقق ذلك سيكون قادرا على إقرار الاتفاق الذي توصل اليه بشأن الخروج والوفاء بالوعد الذي قطعه خلال حملته الانتخابية بإخراج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي «مهما كان الثمن». وتعطي استطلاعات الرأي تقدما لرئيس الوزراء البريطاني، لكنه يواجه مشكلة خسارة أصوات متمسكين بأوروبا داخل حزبه، وأيضا خسارة أصوات المتشددين بتمسكهم ببريكست، الذين قد ينضمون الى «حزب بريكست» الجديد بقيادة نايجل فاراج.

من جانبه، سيسعى حزب العمال المعارض في حال فوزه بالانتخابات المقبلة الى التوصل الى اتفاق جديد مع الاتحاد الأوروبي بشأن «بريكست»، على أن يعرضه في استفتاء على الشعب البريطاني. وفي حال كان الجواب بالرفض فهذا سيعني إلغاء الخروج تماما.

ايران تلوّح بالتقليص الرابع لالتزاماتها إذا لم تحصل «نتائج ملموسة»

واشنطن: عقوباتنا متواصلة على إيران حتى تتفاوض مجدداً

عواصم ـ وكالات: أكد المبعوث الأميركي الخاص بإيران براين هوك أن واشنطن ستواصل فرض العقوبات على إيران حتى تقبل التفاوض على اتفاق نووي جديد.

وأوضح هوك في مقابلة مع قناة «العربية» الاخبارية بثتها امس أنه «خلال عام من العقوبات هوت مبيعات إيران من 2,5 مليون برميل إلى 120 ألفا»، مضيفا أن العقوبات تسببت في انهيار قطاع النفط في إيران.

واعتبر أن «نظام إيران ضعيف اقتصاديا حاليا بسبب العقوبات مقارنة بوضعه قبل عامين».

وشرح هوك أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران سببها «سلوكها المزعزع في المنطقة»، مذكرا بأن واشنطن أعلنت عن «تأسيس آلية مع بنوك سويسرا تسمح بتصدير مواد إنسانية وطبية لإيران».

وفي سياق متصل، أكد هوك أن واشنطن تستهدف برنامج إيران الصاروخي «الذي يعد الأكبر في الشرق الأوسط»، مبينا أن طهران أنفقت 16 مليار دولار على ميليشياتها في العراق وسورية كان يمكن إنفاقها على شعبها. وفي سياق آخر، أوضح أن واشنطن تتطلع «إلى خطوات عراقية باتجاه الابتعاد عن الاعتماد على إيران اقتصاديا».

وفي غضون ذلك، ذكر مصدران مطلعان أن الولايات المتحدة تعتزم السماح للشركات الروسية والصينية والأوروبية بمواصلة العمل في المنشآت النووية الإيرانية بما يجعل من الصعب على طهران تطوير أسلحة نووية. وقال المصدران شريطة عدم الكشف عن هويتهما لوكالة رويترز إن إدارة الرئيس ترامب ستسمح بمواصلة العمل عن طريق إصدار إعفاءات من العقوبات التي تمنع الشركات غير الأميركية من التعامل مع منظمة الطاقة الذرية الإيرانية.

في المقابل، جددت إيران عزمها خفض تعهداتها النووية اذا لم تحقق مساعي الدول الأوروبية المعنية بملفها النووي «نتائج ملموسة» خلال الفترة المتبقية على انتهاء المهلة الممنوحة لها.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية عباس موسوي في تصريح صحافي امس ان «المساعي الاوروبية في تنفيذ التزاماتها لم تحقق نتائج ملموسة لذلك اذا استمرت الظروف كما هي الآن فسننفذ الخطوة الرابعة». وأضاف أن «طريق الديبلوماسية مازال مفتوحا وهناك إجراءات ونشاطات مستمرة بهذا الشأن» مشيرا الى الجهود الأوروبية خاصة الفرنسية في هذا الخصوص «لكن لم تثمر هذه المساعي حتى الآن». ومنحت طهران مطلع سبتمبر الماضي مهلة أخرى لمدة شهرين للدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) لتنفيذ وعودها بشأن الحفاظ على الاتفاق النووي ردا على الانسحاب الأميركي من الاتفاق.

بوليفيا: صدامات بين أنصار الرئيس مورالیس ومعارضيه

لاباز ـ وكالات: قتل شخصان على الأقل في سانتا كروز بشرق بوليفيا خلال صدامات بين أنصار ومعارضي الرئيس إيفو مورالیس الذي يؤكد فوزه في الانتخابات الأخيرة.

وقال وزير الدفاع البوليفي خافيير زاباليتا لشبكة «بات» ردا على سؤال حول القتلى «الحقيقة هي أننا خسرنا أرواحا بشرية وهذا لا يمكن تعويضه».

وذكرت صحيفة «ال دیبي دي سانتا كروز» المحلية أن القتيلين هما رجلان يبلغان من العمر 48 عاما و60 عاما.

جاء ذلك فيما بدأ مراقبون دوليون من منظمة الدول الأميركية أمس تحقيقا في نتائج الانتخابات الرئاسية، على اثر إعادة انتخاب الرئيس مورالیس الذي يحكم البلاد منذ 2006، من الدورة الأولى.

وبعد صدور نتائج جزئية أولية مساء الاقتراع أوحت بأن البلاد تتجه نحو دورة انتخابية ثانية في حدث غير مسبوق بالنسبة لمورالیس، صدرت بعد أكثر من عشرين ساعة نتائج جديدة حسمت الفوز عمليا لمورالیس، ما أثار غضب المعارضة وشكوك الأسرة الدولية.

وبعد 5 أيام، أعلنت المحكمة الانتخابية العليا فوز مورالیس بفارق أكثر من عشر نقاط عن خصمه، ما مكنه من فرض نفسه منذ الدورة الأولى. وعلى إثر ذلك، باتت المحكمة الانتخابية التي استقال نائب رئيسها انطونيو كوستاس، محور جدل.

وتحدثت المعارضة عن «تزوير انتخابي» وطالبت بإلغاء الانتخابات.